

السيميائيات الدلالية المحابثة لدح فرماس

من الدلاليات البنوية إلى السيميائيات

تاريخ الإرسال: 2012/07/26 - تاريخ القبول للنشر: 2012/11/19 تاريخ النشر: 2012/12/24

ابن مسعود محمد العربي
جامعة زيان عاشور بالجلفة

يحتاج فحص العلاقة بين السيميائيات Sémiotique والدلاليات Sémantique في كل تمظهراتها داخل إطار النظرية الغريماسية إلى تتبع مسارات تطورها وارتقائها من مستوى إلى آخر، وذلك بغية فهم عملية تشكلها النظري، وانتقال المتصورات من الدلاليات إلى السيميائيات، انطلاقاً من أن تاريخ العلم ((مشروعه يتحقق تدريجياً بواسطة عمل علمي مستمر))1. إلا أنه - في واقع الأمر - يصعب بناء تاريخ داخلي للمفاهيم والألفاظ السيميائية الغريماسية، ولا سيما أنها ((لم تتبع مساراً خطياً))2 في بناء متصوراتها، ذلك أنها تجمع تحت سدل واحد أفكاراً تختلف مشاربها وتتعدد أصولها، لذا توصف بكونها ليست سوى صدى لعلوم أخرى3. ولعل ذلك ما يتسق مع دراسة المعنى بوصفه موضوعاً ينتسب إلى مستويات مختلفة، يستدعي استكشافها ذلك التعدد والتنوع الذي لجأ إليه غريماس.

يجد المتأمل في تاريخ العلوم أن الكثير من اصطلاحاتها يصيبه العجز، لتتلوه مباشرة اصطلاحات بديلة، قد تظهر لأصحابها أكثر قوة وفاعلية في تصدي للإشكالات واستحداث الحلول الجديدة، وبخاصة أن العديد من المتصورات لم تبق راسخة صامدة، نتيجة ((غياب الوسائل التي أعطت مكاناً لقراءات ليست دالة))4. ليتوقف الحديث عنها مع مضي الوقت، وبقيت تالياً في حافظة الذاكرة اللسانية، فاتحة أمامها الطريق لمفاهيم جديدة أكثر نضجاً وتطوراً.

قد يتخذ مثل هذا العمل سبلاً عديدة فيكون إما بنقد مفهوم ما في صورة سجل لسانی، مثلما حدث مع إميل بنفنست لما نقد مفهوم اعتباطية العلامة لدى دوسوسير، وإما في ظل مراجعة الباحث إلى نظريته حيث يتدارك ضمنها هفواته سواء تحت طائلة النقد أم رغبة منه في التغيير تعويضاً للنواقص، وتطلعاً منه إلى الأنجع الأفضل، لحل كافة الإشكالات التي تصادفه حلاً علمياً مقنعاً، ومثل هذا ما نجده قد حدث مع اللساني الأمريكي نوام تشومسكي في نظريته التحويلية التوليدية. والعمل ذاته حدث مع غريماس في صياغته لنظريته السيميائية. إلا أن ما يميزه عن تشومسكي كونه لم ينحصر ببحثه داخل مجال محدد، بل نجده تجاوز تغير المفاهيم والمتصورات إلى تغير ميدان الدراسة بالارتحال من حقل إلى آخر. ولعل ذلك كان من أهم الدواعي التي كانت تركز خلف تشاكل حقلي الدلاليات والسيميائيات، ولا سيما ما انجر عن ذلك من

اختلفات واختلافات متصوراتية.

يلاحظ المتابع لوضع الدراسات الدلالية أنها كانت تطأ صعيدا زلقا، لذا فجل الدراسات في هذا المضمار - في جوهرها - سعت جاهدة قدرها للتخلص من ربيعة هذا الصعيد حتى يتسنى لها الانتقال من طور التآزم التي تحياها إلى طور جديد مفترض ظل يساور هوسه بناء هذا المشروع. وبغية تحقيق هذا النزوع التقدمي، جاءت محاولات غريماس على مسالك الارتقاء العلمي الشامل لدراسة المعنى، لكن كانت ثمرة عقبات تحول دون ذلك، لذا نراها لردح من الزمن بقيت تراوح في مكانها، ولم تحقق إلا بعض النتائج الزهيدة في تحليلها لمشمولات المعنى، ذلك أنها لم تصل إلى بلوغ أبعد تخومه بلوغا وافيا، ولم تقف عنده وقوفا علميا صحيحا حتى صدور كتاب الدلاليات البنوية في سنة 1966.

1- تراتبية البحث السيميائية لدى غريماس.

1.1 الانتقال من المعجميات إلى الدلاليات:

كان يعتقد غريماس بأن المعجميات ميدانا من شأنه أن يوفر الأدوات النظرية والإجرائية للعلوم الإنسانية، لكنه ما لبث أن تأكد له قصورها المنهجي والموضوعي لاعتماده على التصنيف منهجا وعلى الكلمة موضوعا؛ حيث يقول في قاموسه 5: ((قبل أن يعترف بالدلاليات بوصفها مكونا مستقلا عن النحو (أو السيميائية) كانت المعجميات الوحيدة التي تتعامل مع مسألة الدلالة اللسانية)). بيد أنه ((لم يكن ممكنا تجاوز عجزها في هذا المنظور من حيث اكتفائها أساسا بالتصنيف، أو من حيث إنها محصورة في دراسة الكلمة)) 6. ولهذا كله - وفي الكثير من الأحيان - لم تلق الكلمة العناية اللازمة في اللسانيات البنوية، لما يثار حيالها من شكوك تناقض الوصف العلمي نتيجة مرونتها، وعدم ثباتها على رؤية واضحة المعالم، فهي بالنسبة لغريماس لا تقدم أساسا متينا لتشييد صرح دراسة علمية تناشد مبدأ المحايتة، لهذا، ((وفي العديد من المرات حاول اللسانيون استثناءها من اصطلاحاتهم وانشغالاتهم، لأنها كانت في كل مرة تعاود الظهور في ثوب جديد لتطرح الإشكال ذاته)) 7. ومادام هذا حالها، فإنه ينبغي الاحتذاء بدو سوسير للخروج من هذه الإشكالية على حد تعبير 8 غريماس، لأن الكلمات ليس معنى، وإنما تظهر مجموعة من التقابلات وحسب، التي هي عبارة عن علاقات تمنح مجموعة من ملامح المعنى للألفاظ المترابطة داخل الجملة في إطار ما يجليه مفهوم القيمة.

وعلى هذا الأساس يلح غريماس على ضرورة تجاوز مستوى الكلمات، لأن هذه المرحلة من التحليل ليست ملائمة أو أنها دراسة سطحية على أقل تقدير. وهذا ما يؤكد؛ بقوله 9: ((في الحقيقة، لقد تبين لي، بفضل دراسات صارمة أنه الأفادة من اللكسيمات، بمعنى أن الكلمات ليست إطلاقا وحدات ملائمة تسمح بوصف كل نسق، سواء أكان نسقا فكريا أم أي نسق دال. ومن ثم، فلا بد من البحث عن وحدات أدنى من الكلمات)). ولعل هذا ما قد أوما إليه راستي في إطار حديثه عن ظهور لفظ التشاكل. حيث إن غريماس مع نهاية الحرب العالمية حتى سنوات الستينيات قام بأبحاث في مجال المعجميات، لكنه لم يلبث أن انزاح عنها في كتابه «الدلاليات البنوية» بحركة مزدوجة، وسلك طريقا مزوجا، وذلك نزولا إلى ما هو أدنى من الكلمة كما يشهد على

ذلك التحليل السيمي الذي قام به في الصفحات 42 إلى 54. وارتقاء إلى ما هو أعلى من ذلك تجاوزا لمستوى الجملة كما بينه الفصل المخصص للتشاكل.

من هنا يمكن أن يتلمس الباحث عن طريق هذه العملية المزدوجة مسار تشكل السيميائيات لدى غريماس، التي تأتلف مع الدراسات الدلالية في اعتماد إجراء التحليل السيمي أو ما يسميه البعض في الدلاليات اللسانية بالتحليل المؤلفاتي للوحدات اللسانية، إلا أن هذا التحليل لم يقدم للبحث الدلالي إلا بعض النتائج الجزئية على مستوى البنية؛ لأنه يتوقف عند عقد جملة من المقارنات بين الألفاظ دون أن يتعدى حدود ذلك، كما أنه لا يتجاوز حدود البنية العميقة للدلالة، لذلك نجد غريماس يفارقها بانتقاله إلى ما هو أعلى، انتقالا إلى تحليل البنية السطحية، بملامسة الدلالة في بعدها الكوني حيث تتمظهر بوصفها خطابا. وعليه تسهم هذه الحركية في فهم عملية الانتقال من الدلاليات إلى السيميائيات إجرائيا من خلال بسط عملية «تشكل معمارية المعنى» انطلاقا من البنية العميقة ووصولاً إلى البنية السطحية. مما تبرز معه سيميائيات غريماس بوصفها مسعى يحاول استكشاف المعنى في أبسط صورته وفي أعقدها تمظهرها؛ انطلاقا من افتراض منهج تحليلي يجمع بين طريقتين مختلفتين 10، الأولى منها تعنى بدراسة البنية الدلالية البسيطة من خلال البحث عن المقولات التقابلية على نحو ما هو شائع في الفنولوجيا، والثانية من خلال البحث عن النماذج العاملة والتحويلية.

تتجلى محدودية الدراسة المعجمية في كونها تقدم متصورات معجمية لقضايا المعنى اللساني، ومن ثم يتم ((تكريس معايير القبول والاستعمال المتواتر للقاموس، بالاعتماد على عينات لسانية محددة؛ تملئها متطلبات الصناعة القاموسية واهتماماتها التربوية والتجارية بالإضافة إلى أن صانعي القواميس أنفسهم غالبا ما يعترفون بكون منتوجاتهم لا تثبت كل - ولا نفس- الوحدات والدلالات)) 11. إن هذه المعايير ليست لها علاقة بما يليه النسق اللساني المحايث، لأنها ((تعدم كل خصيصة لسانية)) 12 وإذا كانت المعجميات هذا حالها، فإن الدلاليات لم تكن في منأى عن التأثر بها؛ ذلك أن تجاوز الدلاليات للمعجميات ليس في جوهره إقصاء لها، بل هو امتداد واستثمار لها، حيث إن الدلاليات تمكنت من احتواء المعجميات التي أصبح موضوعها دراسة اللكسيمات (أي الكلمات) بوصفها نتاجا للاستعمال والتاريخ حسب ما أشار إليه جون كلود كوكي 13.

1-2 الانتقال من الدلاليات إلى السيميائيات:

لا مرأى - إذن في أن المعجميات تمثل العتبة الأولى للبحث السيميائي والدلاليات كانت عتبة ثانية قبل الوصول إلى السيميائيات، ولاسيما أن كتاب «الدلاليات البنوية» خاص بالمضامين السيميائية، وبخاصة أن الدلالة تقع في قلب إشكالاته، فبعد أن ألفينا مع دو سوسير وأتباعه من مدرسة اللسانيات البنوية أن اللسان نسق من العلامات، فإننا نجد اللسان ضمن إطار البحث الدلالي لدى غريماس ليس نسقا من العلامات بل ((تجميع للبنية الدلالية)) 14. ومنذ ذلك تحول اهتمام المشروع السيميائي من دراسة العلامة إلى دراسة الدلالة؛ لتصبح بذلك السيميائيات بعد أن كانت علما للعلامة ((نظرية للدلالة همها الأول توضيح شروط رصد الدلالة وإنتاجها في شكل بناء تصوري)) 15. وأصبح اللسان

نسقا من الدلالات بعد أن كان نسقا من العلامات. وهو ذاته ما ذهب إليه فونتاني¹⁶، بأن مواضيع السيمياءات ليست العلامات بل المجموعات والممارسات الدلالية، لأنها اختبار لقواعد شروط تشكل مجموع الدوال.

ينطلق غريماس في سيمياءته من متصورات دلالية خالصة، ولاسيما ما يجليه سكه لمصطلح البنية البسيطة للدلالة بوصفه يحتوي ((مجموع الشروط الدنيا المحددة والمنتجة للدلالة، وكذلك بوصفه أنموذجا يحتوي تحديد الوحدات الصغرى لكل لغة «وبأكثر عمومية السيمياءات كلها»))¹⁷. ومن ثمة ينصب اهتمام غريماس على تحديد المتصورات التأسيسية الأولية؛ التي تصنع المعنى في أنموذج سيميائي واصف تجليه اصطلاحات البنية البسيطة للدلالة المتمثلة في مفهوم السيم، النواة السيمية، الكلاسيم، واللكسيم والمربع السيميائي.

لهذا كله من المهم لمعرفة سيمياءات غريماس، التذكير بأن هذه النظرية تعود بجذورها إلى أبحاثه الدلالية التي مدنا بها كتاب الدلاليات البنوية، بوصفه كتابا أساسيا يبحث في ((تشكيل القواعد العلمية لدلاليات الكلمات، وسيرورة الدلالة ضمن المجتمع والثقافة بعامة))¹⁸، إذ تطمح الدلاليات البنوية إلى تعهد البحث في هذه الأزواجية مثلما يمارسها علماء الدلالة التحويليين. انطلاقا من افتراض أن كل موضوع سيميائي يمكن أن يكون مدركا من خلال نمط إنتاجه، كما أن المكونات التي تدخل في هذه السيرورة تعمل على تفصل الوحدات فيما بينها حسب مسار الذي ينتقل من السهل إلى الصعب ومن المجرى إلى الملموس¹⁹. إلا أن هذا التوظيف السيميائي للمسار التوليدي يختلف- رغما من بعض وجوه الائتلاف- عن الأنموذج القياسي الذي بقي محصورا في إطار اللغة الطبيعية، لأنه يضطلع بكل السيمياءات، كما أن غريماس يبحث عن نظرية سيميائية يتجاوز مداها الجملة إلى حد بعيد، وينصب اهتمامه حول الكيفية التي بها يتم خلق أصناف واسعة من الجمل وحتى النصوص.

لقد حملت الدلاليات في ظل الأبحاث اللسانية من المهام ما لا يمكن لأدواتها أن تسعه، فقد جعلها الداليون تحظى بقدرة على الوصف تخرج بها عن مكانها الطبيعي، لهذا يعترف غريماس بأنه من الوهم الاعتقاد بأن تنظيم مدلولات اللغة الطبيعية، يساعد على إيجاد وصف علمي يتسم أساسا بالتجانس والشمولية والبساطة، لأن الدلاليات تبدو عاجزة عن تحقيق هذا المطلب، لأنه ((عمل كبير يناسب وصف القيم والأيدولوجيات، والممارسات الاجتماعية الدالة))²⁰. بيد أن هذا النقد لا يعد في جوهره انتقاصا من شأنها، فمكانتها محفوظة سلفا وهو ما أكده غريماس؛ بقوله²¹: ((لا يمكن نفي أن الدلاليات البنوية تمثل مرحلة فاصلة، حيث إن ذخرها المنهجي منحنا إمكان تفكير جديد حول نظرية الدلالة وفتح الطريق أمام السيمياءات)). وعليه تبرز الدلالة ضمن الدلاليات والسيمياءات بوصفها لغة واصفة «ذات بداية ونهاية، تأتلف وتختلف مستوياتها حسب ما تمليه ثنائية «الامتداد والتجاوز».

ومن ثمة تغدو العلاقة بين الدلاليات والسيمياءات صعبة التحديد، وبخاصة

أن علاقة الامتداد والتجاوز ذاتها تكرس منطقيين في الان ذاته، الاول منها يثبت ائتلاف العلمين ، والثاني على العكس يسعى إلى تكريس منطق الاختلاف. غير أن هاته الصعوبات تخفت حدتها إذا سلمنا بان كلاهما « السيمائيات والدلائيات» يعضد الآخر في العمل على تخفيف وطأة هوس دراسة الدلالة، مما يعكس معه عملا متداخلا يتطلب جهدا غير قليل من الإبانة والتوضيح، ولهذا فان تخوم المعالجة وحدودها تدرج في حد معالم تراتب الانتقال من الدلائيات إلى السيمائيات ومجمل الخيارات المعرفية التي أدت ذلك.

2- الدلائيات البنوية (مدرسة بارييس) :

1.2 إشكالية الدلالة وأسباب إرجائها في اللسانيات:

يفتقر موضوع الدلالة إلى التوحيد والانسجام لدى مختلف التيارات اللسانية، لأنها كانت ((تفتقر إلى تحديد واضح كاف، فقد راجت بعض الطروحات التي كانت ترتاب من قيام مبحث الدلالة باعتباره موضوعا للدراسة العلمية المضبوطة))²². ولا سيما أن الدلائيات كانت القريبة الفقيرة من اللسانيات وآخر مولود للاتجاهات اللسانية، ذلك أنها منذ تأسيسها لم تزل تقترض طرائقها من الخطابة الكلاسيكية ومن علم النفس الاستنباطي²³. ولهذا فإن التعويل على اللسانيات بمفردها ليس له أن يضطلع بمهمة بناء نظرية واصفة للدلالة تتسم في الوقت نفسه بميسم الصرامة العلمية والشمولية، بل لا يكون ذلك ممكنا - كما حدده غريماس - إلا ((باننتاج ثورة أفكار بديلة))²⁴ في سياق ((بحث عن منهج)) للدراسة الدلالية، يستمد أصوله المعرفية ومرجعياته الفكرية من معارف إنسانية مختلفة سواء أكانت لسانية أم أنثروبولوجية أم فلسفية أم منطقية.

الأمر الذي دفع جورج مونان²⁵ إلى التشكيك في جدوى كتاب «الدلائيات البنوية» في معرض حديثه عن صعوبة مادته وطريقة بنائه، ذلك أنه حتى وإن كان كتابا لسانيا خالصا، فإنه يصعب استفاؤه لعدة أسباب، ومن ثم ينبغي التساؤل عن الكيفية التي بها تسنى لهذا اللساني المغامر (غريماس) إقامة تصنيف لعمل يقترح ضمنه نظرية مؤسسة على فينومنيولوجيا الإدراك لدى ميرلوبنتي، وأفكار فرويد وبارت وأفكار لكان وعلى بشلار وعلى بروب وكذلك على دوسوسير وبروندال ويامسليف؟ ومن ثم هل صحيح أنه يعسر إدراك الطريقة التي استطاع بها غريماس أن يجمع هذا الكل المتعدد ويوحده في نظرية واحدة مكرسة برمتها لإشكالية المعنى؟ وبقول آخر هل يمكن الحديث عن اتساق نظري داخل هذا الكل المتعدد من حيث لغته الواصفة؟ وإذا كان كتاب الدلائيات البنوية فاتحة للمشروع السيميائي، فكيف استطاع ضمنه غريماس المرور من المشروع الدلالي إلى المشروع السيميائي؟ وهل يمكن القول إن كتاب الدلائيات البنوية يعد قطعة مع الدراسة البنوية من حيث إنه اقتحم ما أهملته اللسانيات؟ وهل يمكن القول في ضوء هذا الانتقال إن الدلائيات البنوية كانت أسسا للنظرية السيميائية لدى غريماس؟ وهل في الوقت نفسه البحث عن النسق السيميائي المستتب داخل مختلف أنماط الدلالة وتوسيع آليات معالجتها الإجرائية هو تجاوز للدلائيات؟ وفي ظل هذا الائتلاف النظري كيف يمكن للقارئ أن يحدد الاختلافات الموجودة بين الدلائيات والسيمائيات؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة صعبة، إذا ما سلمنا مع غريماس 26 بأن رقي السيمائيات مرهون أساسا بتوسيع مجال اهتمامها في دراسة الدلالة. انطلاقا من استكشاف اقتضته إمكانات استراتيجية لفهما، ولتطوير خطاب واصف حولها 27. لكن كيف يمكن فهم الدلالة؟ وبأي طريقة يمكن أن نمسك بزمامها؟ هل يكون ذلك بالتفكير في الشروط الأولى لإدراك الدلالة؟ أم في طرق إنتاجها وأنماط تمظهرها؟ والذي يعنينا من هذا كله أن نقطة انطلاق غريماس كانت بالأساس لسانية، حاول ضمنها استدراك ما فات اللسانيات البنوية اثر تناسيها إشكال الدلالة بدراسة الدوال على حساب المدلولات، ولا سيما أن ((مشكل بناء المدلول هو سلفا مشكل المعنى)) 28. فاللسانيات البنوية سارت في تطورها على وتيرة خطية رتيبة بدت فيها مترددة ترددا شديدا إزاء البحث عن المعنى، وبخاصة أن فونولوجيا براغ كانت مهتمة بدراسة الصوت دراسة وصفية مادية، ثم تلتها مدرسة كوبنهاجن مهتمة بتطوير النظرية اللسانية التي كان بحثها مكرس لتجديد الدراسات النحوية، أما الدلائيات فكانت - على حد تعبير 29 غريماس - مستبعدة ومقصاة، إلا أن هذا الإقصاء لم يكن اختياريا بل كان نتيجة ثلاثة أسباب هي 30:

- 1- التأخر التاريخي للدراسات الدلالية.
- 2 - صعوبة تحديد موضوع الدلائيات.
- 3 - استفحال المناهج الصورية.

لقد كانت كل هذه الأسباب حاسمة، وزادت من تحفظ اللسانين اتجاه البحث حول الدلالة. يضاف إلى ذلك انفتاح المعنى على الخارج؛ مما يجعل من الصعوبة بمكان التعمق فيه من وجهة نظر لسانية حقيقية.

بيد أن هذه المطارحة لا تنفي اشتغال اللسانيات البنوية عن المعنى. إذ إن ما يجب قوله على وجه التحديد إن هذه الدراسة لم يكن لها حول لتصل إلى نتائج علمية تستوفي إشكالية الدلالة بكل طرق إنتاجها وأنماط تمظهرها. لأنه إذا كانت الدلائيات تحدد بوصفها لغة واصفة للمعنى، فإنه ينبغي أن نفرق بين نوعين منها حسب غريماس 31؛ حيث إن الأولى منها تفرض لغة واصفة علمية والتي تندمج داخلها نظرية غريماس؛ لأنها تحتوي ((مجموع الألفاظ المركبة والمكونة في مجموعة من التحديدات المنتظمة)) 32. بينما الثانية هي لغة دلالية تبرز بوصفها إطنابا 33 بسيطا من اللغة الطبيعية. مما يكون لدينا نمطين من الدلائيات هما: دلالات علمية ودلائيات غير علمية. وعليه ما هي المعايير أو الشروط التي ينبغي أن تتوافر في لغة الدلائيات حتى تكون علمية في دراسة المعنى؟ نلفي من أمثلة الدلائيات غير العلمية النظرية السلوكية التي تجاوزت مفهوم الدلالة بسك مفهوم الحافز والاستجابة، لكن المعنى لا يمكن النظر إليه بوصفه حالات سلوكية معينة، ومن ثمة فإن دلالات بلوم فليد في ذاتها لا تحمل معنى كما أشار إليه غريماس. وكذلك كان مفهوم التوزيع في النظرية التوزيعية مع هاريس مفهوم بديلا لمفهوم الدلالة 34. حتى أن هذه الدراسات في مجملها لم تحد عن معاينة نسق المعنى في حدود المعطى اللساني وحسب، إذن وفقا لهذا كله، كيف يسعنا أن نحصر ما

يمكن تسميته حتى بطريقة مشكوك فيها. دلالة 35؟

ينتقد غريماس 36 عجز الدراسات السابقة عن دراسة الدلالة لانطلاقها في دراسة المعنى من الدال؛ بقوله: ((حينما نعتقد أن المعنى بديهية)) أو «بوصفه معطى مباشرا (...) بالبحث عن شروط تمظهره، أي، بوصف ذلك السدل الصوتي والكتابي الذي ليس له أي علاقة بالمعنى، بيد أنه إذا كان هذا المشروع قد فشل جزئياً؛ لأنه اكتفى بنتائج مستوحاة من طريقة تحليل الدال، فإنهم انهمكوا في دراسة المورفيمات أو العلامات، متأملين فيها، بمساعدة إجراءات صورية مغلوطة المعنى أحياناً وتمرد ادراكيا من مستوى إلى آخر، ومن وراء المعنى إلى توزيع الدلالة)).

بيد أن هذا النقد لا ينفي البتة استثمار غريماس للأنموذج الفونولوجي في تحليل المحتويات الدلالية، انطلاقاً من افتراض توازي بين مستويي التعبير والمحتوى، من خلال الاعتراف بأهمية السمات الخلافية التمييزية التي قدمتها الفونولوجيا، ولاسيما «سلب معنى» الذي قدمه ياكبسون، إذ يوفر إمكانية معرفة - على سبيل المثال - أن «رام» ليست هي «قام» لأن هناك فارق في المعنى بينهما.

ولهذا فقد بدت - على حد تعبير غريماس 37 - معايير وصف الدال واستكشافه لدى علماء الدلالة معايير مراجعة يفترض أن تكون من حيث استعمالها متزامنة مع وصف الدلالة. وإذا كان هناك تغير ما في حالة المدلول يشير إلى تغير ما في حالة المعنى، فإنه ينبغي طردياً تسجيل أدنى تغير في المعنى، إذا لم يكن ممكناً مراجعته عن طريقة معرفة الفوارق المتلائمة ضمن الدال. انطلاقاً من الإقرار بتشاكل كل من الدال والمدلول وتضائفيهما، ومن هذا التصور فإن غريماس يرى بأن نقطة البداية لبناء خطاب علمي حول المعنى يقتضي الإقرار بأن هناك وهما في الدلالات النسقية، لكونها تمفصل مستوى المدلول في لسان ما معطى على طريقة الفونولوجيا.

يفترض التفكير حول الشروط الضرورية لتمظهر المعنى وإنتاجه، ضرورة وجوده ضمن رؤية توضح المفاهيم الدلالية وتعالجها، لهذا ينبغي أن تكون الدلالات 38 عامة للغة الطبيعية التي لها مكانة الظهور السيميائي والإنتاج السيميائي المتعدد برمتها، مثلها مثل العوالم الطبيعية، مما يقتضي وجوب إمكان النظر إلى المعنى على أنه كيان موحد يمكن أن يتمظهر بواسطة سيميائيات مختلفة أو عدد من السيميائيات. وبهذا يمكن أن تتموضع الدلالات بوصفها نظرية عامة للدلالة في إطار السيميائيات. ومن ثمة وجب فحص العلاقة بين السيميائيات والدلالات في ضوء الخيارات المعرفية وأسس التصنيف، التي تفترض تحليل الوقائع الدالة المتعددة انطلاقاً من زاوية نظر واحدة تعترف بان الدلالة كيان متمائل مهما اختلفت أنماط تمظهره، ويعود هذا التماثل إلى الإدراك الإنساني الذي يحتوي اللغة الطبيعية والعوالم الطبيعية، لأنه الموضع السيميائي الذي يضطلع بإنتاج الدلالة وفهما.

2-2 الإدراك بوصفه موضعاً سيميائياً للدلالة.

يرتبط الإدراك ارتباطاً وثيقاً بفهم الدلالة وشرطها، فهو يوضح كيفية تعلق المفاهيم الدلالية بالأشياء، ومن ثمة فإنه يوضح كيفية التي ندرك بها العالم ونتصوره،

ودراسة هذه الكيفية يعني بالضرورة دراسة العلاقة بين المعرفة الإدراكية والعالم الطبيعي، التي تنبني عليها البنية التصورية للفكر لدى الذوات عن العالم، ولكن ما الذي يجمعهما معا ويضطلع بإحداث تناسب بينهما؟ وما هو العنصر المشترك الذي يستجمع المعارف السيمائية ويميز بينها في الوقت نفسه؟

تربط العلامات الأشياء المتمظهرة في العالم الطبيعي بإدراك الفاعل، فالمعرفة الإدراكية لا تنفصل عن معرفتنا للعلامات المدركة عن طريق الحس. لأن ((المعرفة لا تكون إلا في هيكل الإدراك))³⁹. فالعلامات هي التي تقيم انسجاما بينهما، بوصفها ((الوسيلة المستعملة لتصنيف العالم))⁴⁰. مما ينبغي معه إيجاد البنية الأساسية للدلالة المت موضعة في مستوى الإدراك، بوصفه المستوى الوحيد الذي ((تعالج فيه المعلومات اللغوية والمعلومات الأخرى الحركية والبصرية والسمعية وغير اللغوية))⁴¹. وعليه يغدو هذا الموضوع منطلقا سيمائيا لدراسة المعنى الذي تنسجم فيه الأنواع السيمائية كلها، سواء أكانت كيفيات أم كيانات أم تفاعلات، كائنة ما كنت أنماط تمظهرها، في اللغة اللفظية والصور والرموز والكيانات والألوان.. الخ. إن المعنى هو نتيجة ((فعل تميزي))⁴² سهل تصنيف القيم السيمائية والمقولات الإدراكية، كما يوفر إمكانية ربط الإدراك بالسيمائيات، هذا الذي يميزها عن الدلائل التي بقيت في إطار دراسة الدلالات اللسانية وحسب.

إنه الهاجس ذاته الذي أكده غريماس في كتابه الدلائل البنوية، متأثرا في ذلك بميرولوبنتي. حيث إن نقطة انطلاق ميرولوبنتي تتمثل في الغموض *ambiguïté* واللامكتمل الموجد بين الفاعل *subjectif* والموضوع *objectif* في بلورة المعنى. فكل ما هو مثبت يوجد بطريقتين،⁴³

1- إما بوصفه واقعا بديهيا انطلاقا من أن «العالم موجود أمانا سلفا»، رغم ثقله وبداهته وسطوته المفرطة وعدم إيجازه في عقولنا.

2- وإما بوصفه واقعا بديهيا تكون ضمنه أحاسيسنا هي سلفا إدراكا، ومعنى ونتيجة لمشروع الفاعل. ومن ثم فإن هذا الغموض بين الفاعل والموضوع ليس حدا للمعرفة وللوجود وإنما هو تعريف لها. لقد أعاد غريماس صياغة هذا الإشكال انطلاقا من اللامكتمل *imprefiction* الذي قدمه ميرولوبنتي، لأنه لا يمكن أن تكون المسافة المعيشة بين الفاعل والكينونة المحددة مكتملة، بوصفها لامكتملا تكوينا للوجود أو بوصفها فضاء جوهريا إنسانيا أو إحساسا نحو معرفة كاملة للحياة والمعرفة. ومن ثم يبرز هنا «اللامكتمل» بوصفه⁴⁴ وسيلة ترمينا من اللامعنى إلى المعنى.

تحول هذه الأطروحة الإدراك من كونه مجرد نشاط حسي إلى كونه ظاهرة سيمائية بوصفه فعلا دالا⁴⁵ لكل ما قد يحيل إلى الظواهر المكتشفة، من حيث إنه طبقة أساسية لمجموعة مفعمة سلفا بمعنى غير قابل للتقليص، إنه، إذن تمثيل لكل الأشياء المت موضعة في الفضاء من خلال الانطباعات الحسية البسيطة⁴⁶. مع التمييز

بين الإدراك والوعي من حيث الإدراكات البسيطة و الوعي الباطني أو ما وراء الشعور subconscients.

ومدام الإدراك يلامس كل ما يحيط بنا، فإن غريماس عمل على موضعة الدلالة في حدود العالم الحسي، انطلاقاً من أن الدلالة حضورها قابل للإدراك ضمن عالم يتمظهر داخل الجوهر الذي يستوعب الإنسان، ليصبح العالم الحسي بأسره موضوعاً للدلالة. إذ إن الدلالة تستتر خلف المظاهر الحسية وخلف الأصوات وروائح الأطعمة؛ يقول غريماس 47: ((إن المعرفة بالوقائع هي التي تدفعنا إلى اعتبار الإدراك المجال غير اللساني الذي يقبع فيه فهم الدلالة)). مما يكون من شأنه إعطاء الأهمية للإنسان بوصفه مصدراً للدلالة. وهو الدافع ذاته الذي يقود - سيميائياً - لتساؤل 48 عن دلالة الأشياء بالنسبة للإنسان لا عن دلالة الأشياء في ذاتها، أي بالتساؤل عن طريقة المقاربة التي تحولها إلى مواضيع إنسانية ذات دلالة بالنسبة للإنسان.

تكمن فضيلة الإدراك بوصفه موضعاً غير لساني لحصول الدلالة على حد تعبير غريماس 49 في إزالة مزية كل تصنيف للوقائع الدلالية وعيوبها، كما يذوب الحدود بين الدلاليات اللسانية والسيمائيات السوسيرية، ويحقق للدلاليات انسجامها مع كل الأبحاث الدلالية التي تعنى بدراسة الدلالة ضمن الإطار السيميائي العام. فالإقرار بأن دلالة العالم الإنساني كائنة في مستوى الإدراك، يسمح باستكشاف المعنى المشترك العام أو دلالة العالم الحسي برمته. لأن ((شرط المعرفة أن تكون عامة يمكن نقلها من شخص إلى شخص)) 50 وما دام الإنسان يعيش في عالم المدلولات المشتركة لا تصادفه إشكالية المعنى، لأنه مطروح ويفرض نفسه بوصفه بديهية أو بوصفه إحساساً بالفهم المشترك، ومن ثم يمكن للدلاليات أن تحدد بشكل متسع داخل التصور السيميائي، لأنها تعنى بوصف عالم الأنواع الحسية وصفاً عاماً.

وبهذه الطريقة أصبح الإدراك المحور الذي تتحرك حوله جل المتصورات المبدئية البسيطة في النظرية السيميائية، وهذا ما يظهر في تعريفه للدلالة وأجزائها المكونة لها، يضاف إلى ذلك تصنيف الدوال كلها ينبنى على مفهوم الإدراك ولا يكاد يفارقه. ومن ثم فمفهوم الإدراك يمنح بعداً سيميائياً لمفهوم الدلالة ويحول الأشياء المدركة إلى عوالم سيميائية منتظمة في عالم الإنسان، لتصبح دلالة عالم الإنسان 51 موضعة في مستوى الإدراك المعطى من خلال تحديد الاكتشافات المطمورة في عالم المعنى المشترك أو العالم الحسي.

3.2 الدلالة ومعايير تصنيفها السيميائية:

كما قلنا من قبل إن سيميائيات غريماس انتقلت من إطار العلامة إلى الدلالة، ومن ثم فإننا نجده يقدم تعريفاً مغايراً لتعريف دو سوسير لأجزاء العلامة الدال والمدلول؛ يقول غريماس 52: ((نشير إلى الدال بأنه مجموعة من العناصر الممكنة لتحديد الدلالة في مستوى الإدراك وهي في الوقت نفسه خارجة عن الإنسان ونشير بالمدلول إلى الدلالة أو

الدلالات التي يبرزها الدال أو تلك التي لا تتضح إلا بوجوده)). إلا أن غريماس يقرب أن العلاقة بين الدال والمدلول هي علاقة تقوم على التبادل. حيث إن حضور طرف ما يستدعي حضور الآخر، كما حددها قبله دو سوسير ويامسليف.

إذا كانت الدلالة اللسانية تتكون من دال ومدلول؛ فإن الحركات على سبيل المثال لا الحصر. هي الأخرى تتكون من دال ومدلول، ذلك أن في الوقت نفسه علاقة الدال بالمدلول تمثل برنامجاً حركياً في كليتها 53. تضطلع بدراسة السيمياءات الوظيفية 54 بوصفها المقاربة الفريدة المتاحة للسيمياءات الحركية. مع الإقرار بأنها بعد من أبعاد دلاليات الألسن الطبيعية حال تساؤلنا عن علاقة هذا البرنامج الحركي باللسان الطبيعي.

يبدو في هذا غريماس أمينا للطرح 55 السوسيري الذي مؤداه أن اللسان أهم الأنساق على الإطلاق، كما أنه مفارقاً له في الآن نفسه، إذ يتضمن طرحه دفعة واحدة ((استقلالية وتبعية)) 56 الأنساق السيمياءية للسان، لأن اللسان يحافظ على اعتبار المجموعات الدالة أو أنساق العلامات مستقلة كما هي موجودة، كما أنه لكي يتكلم عنها يستغل اللسان بنى فونولوجية حتى وإن لم يكن فيه شيء يمت بصلة إلى تلك الأنساق.

ومن خلال التعريف الذي قدمه غريماس للدال والمدلول. والمتسق مع تصوره لمفهوم الدلالة. يظهر أنه يتجاوز المفهوم البسيط للعلامة السوسيرية بوصفها إلحاقاً للدال بالمدلول فقط. ذلك أنه أصبح مفهوماً موسعاً يستوعب سائر الوحدات الدالة الأخرى، التي على اتساعها ليست مكونة إلا من دال ومدلول، ومن ثمة يمكن دراستها دراسة سيمياءية. لتخرج بذلك من الاعتقاد الاعتيادي المورث عن الدلاليات اللسانية التي تحصرها في اللغة الطبيعية.

يجعل النظر إلى المدلولات بوصفها جزءاً من الإدراك تصنيفاً لا ينخرط في عالم الإنسان فقط، بل ينبغي أن يحال إلى العالم الطبيعي، لأن المدلولات تتمظهر على مستوى نوعية الحواس. إن تصنيف المدلولات وفقاً لنظام الحواس، يمكن أن يشكل المجموعات الدالة الآتية 57:

- 1 - النظام البصري: (الإيماءات والحركات الكتابية الطبيعية الرومنتيكية).
- 2 - النظام السمعي: (الألسن البشرية، الموسيقي).
- 3 - النظام اللمسي: (لغة العميان).

لا يمكن عند البحث عن العلاقة بين الدوال والمدلولات إلا القبول بمثل هذا النوع من التصنيفات للمدلولات الذي يرتبط بتحديد الدال، التي تشكل أنواع من العلاقات توضح فيما يأتي 58:

هناك مدلولات تشترك في نفس النظام ويمكنها أن تساعد على تشكيل مجموعة خاصة من الدوال، مثل الألسن الطبيعية والموسيقي، لأنه داخل نظام الإحساس تتشكل دلالات كونية.

- 1- تظهر الدوال الحسية عن دال يمكن إدراكه، أو على الأقل يكون معادل

كاللسان المنطوق واللسان المكتوب.

2- هناك مجموعة من الدوال يمكن أن تتداخل في سيرورة واحدة عامة للدلالة كالكلام والحركات، وكنتيجة فالدلالة هي مستقلة عن طبيعة المدلول بسبب تمظهرها، ومثل هذا شائع ومتداول مثل الرسم والموسيقى. مما يستدعي الخروج بها من مجال الدلائيات الألسن الطبيعية إلى سيمائيات عامة تظلع بدراسة كافة أنماط تمظهرها وأنظمتها التي تنتمي إليها. وإذا كان هناك تصنيف آخر، يقوم على فصل مجموعة الدوال الطبيعية المتمفصلة في الألسن البشرية عن مجموعة الدوال الاصطناعية، فإنه في هذه الحالة الوحدات الدالة الاصطناعية 59 هي عناصر منفصلة ومعطاة سلفا في حين الدوال الطبيعية لا يتم تحديد وحداتها المميزة إلا فيما بعد.

يقودنا تعامل غريماس مع الدلالة وتصنيفها حسب ما تمليه المقتضيات الإدراكية إلى أن نكتشف أحد وجوه العلاقة بين السيمائيات والدلائيات في أثناء الانتقال من اللغة الطبيعية إلى الأنساق الاصطناعية الأخرى، ولا بد لنا هنا من إجراء هذه النقلة لفهم اتصال الوقائع السيمائية وانفصالها بالرجوع إلى مرتكزات تنحصر بمجال واحد تدرج تحته الأنواع السيمائية اندراجا عاما. كما أن فاعلية الانتقال من الدلائيات إلى السيمائي تطل عملية دراسة تشكل الدلالة، وانتقالها من أبسط الصور إلى أعقدها تمظهورا، وتبعاً لذلك وجب فحص المسألة المنهجية في ضوء تواصل وتناغم يشده نزوع إلى استقاء دراسة الدلالة بكل جوانبها سواء أكانت بسيطة أم معقدة.

الهوامش

- 1 - Jacques Geninasca, et maintenant? Dans ouvrage lier Greimas, Presses Universitaires de Limoges, 1997, p.44
- 2 - Ibid, p. 44
- 3 - Ibid, p.44.
- 4 - Greimas, «les a acquis et le projets», préface in: Courtes, Joseph Introduction à la sémiotique narrative et discursive, Paris, édition Hachette, 1976 p.6.
- 5 - Greimas, A .J, et courtés, J, Sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, éd. Hachette, Parais, 1979 p. 209.
- 6 - J.-C. Coquet, Sémiotique – L'école de Paris, Ed Hachette, paris, 1982, p.16.
- 7 - Greimas, A .J, et courtés, J, Sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, p.237.
- 8 - Ibid, p. 237.
- 9 - F. Rastier, Sémantique interprétative, éd, P. U .F, Parais, p.103.

- 10 Anne Hénault, histoire de la sémiotique, que sais je, 1^{éd} , 1992.
- 11 - محمد غاليم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987. 40.
- 12 - نفسه ص 41.
- 13 -J.C. Coquet, sémiotique – L'école de Paris, Ed Hachette, paris, 1982, p16.
- 14 - Greimas, A .J, Sémantique structurale, Parais, Larousse, 1966,p. 20.
- 15 - Greimas, A .J, et courtés, J, Sémiotique dictionnaire raisonné de la théorie du langage, p. 237.
- 16 - Jacques Fontanille, Sémiotique et littérature, P U F, 1999 p. 17.
- 17 - Greimas, A .J, et courtés, J, Sémiotique dictionnaire raisonné de la théorie du langage, p. 362.
- 18 - J an Baetens, la Sémiotique narrative de A.J. Greimas, IMAGE NARRATIVE, France, Published : janury 2003.
- 19 - Greimas, A .J, et courtés, J, Sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, pp. 167.168.
- 20 - C. Coquet, Sémiotique – L'école de Paris, Ed Hachette, paris, 1982, p.17 .
- 21 - Greimas, A .J, et courtés, J, Sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, p.326.
- 22 - عبد الحميد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال الدار البيضاء، المغرب 2000، ص13.
- 23- Greimas, A .J, Sémantique structurale, Paris, Larousse, 1966, pp.6.7.
- 24- Voir Greimas, A .J, et courtés, J, Sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, ED. Hachette, Paris, 1979 p.295
- 25 -Mounin Georges, La Sémantique, éd Seghers, Paris, 1975, p.246.
- 26 - Greimas, A .J, Du sens, Essai Sémiotique du texte, Paris, Le Seuil, 1970.p. 17.
- 27 - Ibid, p.12.
- 28 - Ibid, p. 10.
- 29 - Greimas, A .J, Sémantique structurale, Paris, Larousse, 1966, p.6.
- 30 - Ibid, p7..
- 31 - Greimas, A .J, et courtés, J, sémiotique, dictionnaire raisonné de la

- théorie du langage, p324..
- 32 - Greimas, A .J, sémantique structurale, p. 15.
- 33 - Greimas, A .J, et courtés, J, sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, p. 325.
- 34- أنظر، أحمد يوسف، توزيعية هاريس والتحليل النسقي للخطاب، عالم الفكر، ع 33 سبتمبر 2004.
- 35- بيقس تييري، مشكلة الدلالة/ ميتا لغوي، في العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي، خريف 1989، ص 35.
- 36 - Greimas, A .J, Du sens, Essai Sémiotique du texte, Paris, Le Seuil, 1970.pp. 8.9.
- 37 -Ibid, p9...
- 38 - Greimas, A .J, et courtés, J, sémiotique, dictionnaire raisonné de la théorie du langage, p328..
- 39 - زكي نجيب محمود، شروق من الغرب، دار الشروق، ط2، بيروت، 1983.ص 309.
- 40 - Jean – Marie Klinkenbreg, Précis de Sémiotique générale, p. 176..
- 41 - محمد غاليم، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، 1999، ص 54.
- 42 - Jean – Marie Klinkenbreg, Précis de Sémiotique générale, p.176
- 43 - Maria Pia Pozzato, l'arc phénoménologique et la flèche sémiotique, dans ouvrage lier Greimas, Presses Universitaires de Limoges, 1997, p63..
- 44 -Ibid, p64.
- 45 - Claude Zilberberg, Raison et poétique du sens, 1éd, Presses Universitaires de France, 1988.p. 83.
- 46- Armand Cuvillier, Nouveau Vocabulaire Philosophique, onzième édition, ed, Brodard.Taupin, 1966, p.137.
- 47- Greimas, A .J, sémantique structurale, Parais, Larousse, 1966, p.8.
- 48 - Greimas, A .J, Du sens 1 , Essai Sémiotique du texte, Paris, Le Seuil, 1970.p.52.
- 49 - Greimas, A .J, sémantique structurale, pp8.9
- 50- زكي نجيب محمود، شروق من الغرب، دار الشروق، ط2، بيروت، 1983.ص 309.
- 51 - Greimas, A .J, sémantique structurale, p 9.
- 52 - -Ibid, p.10..
- 53 - Greimas, A .J, Du sens, Essai Sémiotique du texte, Paris, Le Seuil,

1970.p 87.

54 .Ibid, pp.88.

55 . Saussure Fernande, Cours de linguistique générale, Payot, Paris, 1985 p. 33.

56 .Claude Zilberberg, Raison et poétique du sens, 1éd, Presses Universitaires de France, 1988.p 67.

57 .Greimas, A .J, Sémantique structurale, p. 10

58 .Ibid, p.10.

59 .Ibid, p. 11.